

استمارة المشاركة:

اللقب: بنابي

الاسم: فتيحة

الوظيفة: أستاذة

الرتبة: أستاذ محاضر -أ-

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف -المسيلة

المؤهل العلمي: دكتوراه

الهاتف: 05 59 62 53 06

الفاكس: /

العنوان الإلكتروني: fbennabi10@yahoo.com

محور المداخلة: المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل اقتصاديات الدول النامية.

عنوان المداخلة: إشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل

-الواقع والحلول في الجزائر للفترة 2010-2016-

## إشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل -الواقع والحلول في الجزائر للفترة 2010-2016-

**الملخص:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية فهو يعتمد بشكل كامل على التمويل البنكي نظرا لعدم وجود سوق مالي متطور، وما زاد من مسؤولية النظام المصرفي في التمويل الأزمة المالية التي تمر بها البلاد في السنوات الأخيرة، نتيجة لانخفاض أسعار البترول وتراجع الإيرادات والتي أثرت سلبا على حجم الودائع البنكية خاصة ودائع القطاع العام، من خلال هذا البحث نهدف للتطرق لمشكل التسرب النقدي خارج الأنظمة المصرفية وعلاقته بقدرة البنوك على التمويل، وواقعه في الجزائر وأسبابه واقتراح بعض الحلول للتقليل منه بهدف زيادة قدرة البنوك الجزائرية على تمويل الاقتصاد.

**الكلمات المفتاحية:** التسرب النقدي، النظام المصرفي الجزائري، التمويل المصرفي.

### **Abstract:**

*The Algerian economy is considered economy of indebtedness, so it depends in complete form on the bank financing because of the lack presence of developed finance market, What adds to responsibility of the banking regime in is financing the financial crisis which passes in her the countries in the last years, because of the drop of prices of petroleum and retreat of the citations and which looting on size of the bank deposits influenced especially deposits of the public sector. Through this search we want to speak about monetary leakage outside the banking regimes and its relationship with the capacity of banks on financing, its reality in Algeria, its reasons and proposition of some solutions for its reduction with the aim of ability increase of the Algerian banks on financing economy.*

**Key- Words:** *The monetary leakage, The Algerian banking system, The bank financing.*

**مقدمة:** يعتبر التسرب النقدي من المشاكل الذي تعاني منها مختلف الأنظمة المصرفية خاصة في الدول النامية، والتي تفوت عليها حجم كبير من الأموال كان يمكن استخدامها في تمويل الاقتصاد، لذلك تسعى الدول التي تعاني من هذه المشكلة لإيجاد حلول فعالة للحد من تسرب الأموال خارج البنوك. والجزائر من الدول التي تعاني بشكل واضح من هذا المشكل، الذي يتوجب الاهتمام بحله من خلال وضع مختلف الآليات لذلك، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد، والتي تتميز بنقص مصادر التمويل. فما هو واقع التسرب النقدي في الجزائر؟ وما هي علاقته بقدرة البنوك على التمويل؟ وما هي الحلول المقترحة للحد منه؟

**أهداف البحث:** من أهم الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال هذا البحث:

- التعرف على مشكل التسرب النقدي وعلاقته بقدرة النظام المصرفي على التمويل.
- الاطلاع على واقع التسرب النقدي في الجزائر ومدى تأثيره على حجم ودائع وقروض البنوك الجزائرية؟

- اقتراح حلول لهذه المشكلة بهدف استثمار هذه الأموال في التمويل.

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم هذا البحث لثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التسرب النقدي.

المحور الثاني: الجانب النظري لعلاقة النظام المصرفي بالتسرب النقدي.

المحور الثالث: تأثير التسرب النقدي على قدرة النظام المصرفي الجزائري على التمويل.

### المحور الأول: مفهوم التسرب النقدي

يعرف التسرب لغويا بأنه الخسارة غير المرغوب فيها، أما التسرب المالي في علوم الإدارة والاقتصاد فيعرف بأنه عدم استخدام المداخل، والتي تتضمن تسرب المدخرات وإيرادات الضرائب والمستوردات الأخرى<sup>1</sup>، ويعتبر التسرب النقدي من أنواع التسرب المالي بالإضافة للتسرب الذي تسببه المستوردات والتسرب السياحي وتسرب التوزيع.

#### 1. تعريف التسرب النقدي: هو خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي، ويحدث هذا عندما لا

تعود المبالغ المقرضة من طرف البنك إليه على شكل ودائع، مما يحرم النظام البنكي من استعمالها<sup>2</sup>.

ويعرف التسرب النقدي بأنه: خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي من خلال استعمالها

خارج الدائرة البنكية، حيث تؤثر هذه النسبة على قدرة البنوك التجارية على إنشاء نقود الودائع.

كما يمكن تعريف التسرب النقدي أنه: تحول نسبة معينة من النقود الكتابية إلى نقود ورقية.

<sup>1</sup> - سوسن جميل محمد أمين الهدد، التسرب المالي لدى خزانة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010، ص 99.

<sup>2</sup> - محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية: العادية- غير العادية- الإلكترونية، المنهل، لبنان، ص 192.

## 2. أسباب التسرب النقدي: يمكن حصر أهم أسباب التسرب النقدي في ما يلي:

- نقص الوعي المصرفي، أي نقص انتشار الثقافة والتقاليد والعادات البنكية بين حائزي النقود والدين، والذين يفضلون عند تسوية معاملاتهم استخدام النقود القانونية عوضاً عن الشيكات والبطاقات البنكية، فكلما زاد الوعي المصرفي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية زاد معدل الودائع لدى البنوك.
- نقص الثقة في الجهاز المصرفي من حيث جودة الخدمات المقدمة وتوقيتها ومدتها.
- الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، ومما يزيد من نشاط السوق الموازي، وزيادة التسرب النقد خارج القنوات الرسمية.
- عدم الاستقرار في النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المصرفي.
- نقص استخدام وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي.

## 3. نسبة التسرب النقدي

يمكن قياس التسرب النقدي الناتج عن من الطلب على الأوراق النقدية، بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد البنك المركزي الذي بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، أي<sup>3</sup>:

## 4. آثار التسرب النقدي: تتمثل أهم الآثار الناتجة عن مشكلة التسرب النقدي في:

- اضطراب البنوك التجارية الأخذ من احتياطياتها من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع، الأمر الذي يؤثر على التوسع النقدي لها لنتجه نحو الانخفاض.
- التأثير على عملية إنشاء النقود لدى البنوك التجارية، فالنقود المسحوبة من البنوك لا تعود إليها في شكل ودائع، وهذا نتيجة لزيادة التعامل بالنقود القانونية لدى الأفراد والمجتمع ككل، مما يكون له أثر سلبي على قدرة البنوك التجارية على توليد النقود.
- زيادة التسرب النقدي تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الأوراق النقدية، وانخفاض العوامل الخارجية<sup>4</sup>، فينخفض حجم النقود المركزية<sup>5</sup>.
- نمو الاقتصاد غير رسمي، والذي تموله النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي (الاقتصاد الرسمي)، مما يؤدي إلى انخفاض التحصيل الضريبي وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة.
- انخفاض فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المسطرة، من خلال صعوبة التحكم في العرض النقدي.

<sup>3</sup> - وليد العايب، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص60.

<sup>4</sup> - العوامل الخارجية = احتياطيات الصرف + تسليفات الخزينة - أوراق نقدية، النقود المركزية = عوامل خارجية + عمليات السياسة النقدية.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص89.

- إضعاف أثر عملية المضاعف النقدي بشكل طردي، وبالتالي إضعاف أثر السياسة النقدية على عرض النقد بدرجة قد تفقد معها العلاقة ما بين عرض النقد والقاعدة النقدية استقرارها وأهميتها<sup>6</sup>.

### المحور الثاني: الجانب النظري لعلاقة النظام المصرفي بالتسرب النقدي

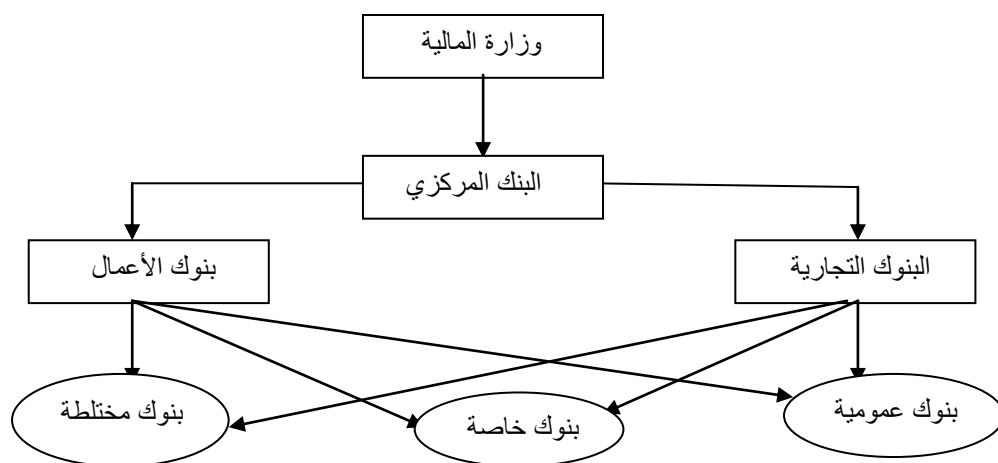
يعرف النظام المصرفي لبلد ما أنه مجموعة المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتألف وتعمل في ظلها تحت رقابة بنك الدولة وبنك البنوك وهو البنك المركزي . وتسمى مجموعة البنوك التي تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع وتعيد منحها في شكل قروض وتسهيلات وفقا للأصول العملية المصرفية بهدف استغلال فرص الاستثمار المتميزة والتخصيص الأمثل للموارد، تسمى مجموعة هذه البنوك بالجهاز المصرفي.

ويمكن القول أن المعنى الضيق للجهاز المصرفي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية، لكن المعنى الواسع فيشمل البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة، ويمكن أن يضاف إليها المؤسسات المالية والمصرفية التي تتخذ الإقراض والاقتراض عملا دائما له . وعليه فإن النظام المصرفي يشمل : المؤسسات، أنظمة ووسائل الدفع، التشريعات والأعراف.

ويتكون النظام المصرفي من ثلاثة جوانب تتمثل في جانب المؤسسات، جانب العلاقات وجانب الوسائل (الأدوات).

- **المؤسسات:** وهي البنك المركزي ومختلف المؤسسات المصرفية الأخرى، تقع هذه المؤسسات تحت وصاية وزارة المالية. ويمكن إظهار ذلك من خلال المخطط:

### الشكل رقم (01): مؤسسات النظام المصرفي



المصدر: من إعداد الباحثة

<sup>6</sup> - حسين عمر، نموذج المضاعف النقدي وعرض النقد في الاقتصاد الكويتي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن، جامعة قطر، 1997، ص171.

- **العلاقات والقوانين:** ترتبط المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي بمجموعة من العلاقات، من هذه العلاقات ما هو وظيفي ومنها ما هو سلمي، فالعلاقات الوظيفية تتمثل في العلاقات التي تربط البنوك فيما بينها، كالبنوك التجارية فيما بينها (كالسوق مابين البنوك). أما العلاقات السلمية فتتمثل بشكل خاص في علاقة الإشراف والرقابة بين البنك المركزي والبنوك التجارية أو بنوك الأعمال، أو العلاقة بين البنك وفروعه. هذه العلاقات تحكمها القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الدولة أو الملترزم بها دوليا، ويحكمها أيضا ما يسمى بالعرف المصرفي.

- **الأدوات (الوسائل):** تتمثل هذه الأدوات في وسائل الدفع كالشيكات والأوراق التجارية (السفتجة، السند الإذني، أوامر التحويل...)، وكذلك الإرسالات التي تتم بين البنك وزبائنه والبنك والبنوك الأخرى، كالبنك المركزي والبنوك التجارية. وهناك صنفين من هذه الأدوات: أدوات نمطية موحدة بالنسبة لكل المؤسسات النظام يجب عليها الالتزام بها وأدوات خاصة وهي خاصة بكل بنك.

وكما هو معروف لدى المصرفيين فإن البنوك التجارية تقوم بعملية إنشاء نقود الودائع، وهي نقود ليس لها وجود مادي، بل هي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر في التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستخدام الشيكات وليس تداول حقيقيا. وتعتبر النقود القانونية المتلقاة في شكل ودائع من الأفراد والمؤسسات المادة الأولية أو الأساس لإنشاء نقود الودائع، فبدونها لا يمكن للبنوك التجارية القيام بهذه العملية. بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف هذه البنوك، ومدى عودتها إليها كليا أو جزئيا، فعملية إنشاء النقود تستند على عمليتي الإيداع والإقراض.

ويمكن القول أن هناك إنشاء للنقود من طرف البنوك التجارية عندما تحدث زيادة في كمية النقود المتداولة، أي زيادة في حجم وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف الأعوان غير الماليين (طبعاً مع استبعاد الزيادة في كمية النقد الذي يصدره البنك المركزي)، لإنشاء النقود يشترط تدخل عون مالي وعون غير مالي، فالأول هو البنك يقوم بالإقراض والثاني فرد أو مؤسسة يقوم بالإئناق، فعملية إنشاء النقود من طرف البنوك التجارية عبارة عن إنشاء للتمويل بمجرد كتابات محاسبية، وليس وجود مدخرات حقيقية<sup>7</sup>. وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على قدرة البنوك التجارية على إنشاء النقود، ويمكن حصرها في<sup>8</sup>:

- الاحتياطات الأولية ( $\Delta R$ ).

- الاحتياطي القانوني مقابل الودائع الجارية ( $rd$ ).

<sup>7</sup>- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص163.

<sup>8</sup>- هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 314.

- النسبة من الودائع الجارية التي يتم الاحتفاظ بها في شكل ودائع زمنية (a).
- الاحتياطي القانوني مقابل الودائع الزمنية (rt).
- النسبة من الودائع الجارية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل عملة (C).
- النسبة من الودائع الجارية التي تحتفظ بها البنوك التجارية في شكل احتياطات نقدية (b).
- التغير في الودائع الجارية (ΔDD).
- التغير في الودائع الزمنية (ΔTD).

وتمثل كل من (b, C, rt, rd) تسريبات نقدية تقلل من احتياطات البنوك التجارية، ومن قدرتها على منح القروض والتوسع في الاستثمارات، كما تقلل من قيمة مضاعف الائتمان.

ولقد تطرق الدارسون لعملية إنشاء النقود لدى البنوك التجارية لحالتين أساسيتين:

#### الحالة الأولى: حالة عدم وجود تسرب نقدي

يفترض في هذه الحالة عدم وجود تسرب نقدي، أي أن كل القروض كانت في شكل شيكات أو حوالات والتي تمثل تداول النقد الكتابي فقط وليس القانوني، في هذه الحالة يمكن حساب النقود التي ينشئها البنك التجاري بالعلاقة:

حيث:  $r$  نسبة الاحتياطي القانوني.

$D$  مبلغ الوديعة الأولية.

$M$  المبلغ الإجمالي للسيولة الموجودة بحوزة البنك.

$$\frac{1}{r} \text{ مضاعف الائتمان}$$

وبالتالي: صافي عملية خلق النقود = الزيادة الكلية في الودائع-الوديعة الأصلية

#### الحالة الثانية: حالة وجود تسرب نقدي

تعتبر هذه الحالة الأكثر واقعية، حيث أن هناك نسبة معينة تتحول من نقود كتابية إلى نقود قانونية وهذا ما يسمى بالتسرب النقدي إلى التداول خارج الدائرة المصرفية، فتضطر البنوك التجارية للأخذ من احتياطياتها للوفاء بطلبات أصحاب الودائع، وهو ما يخفض من التوسع النقدي لديها، فكلما زادت نسبة التسرب النقدي كلما قلت قدرة النظام البنكي على إنشاء نقود الودائع والعكس صحيح، فإذا كانت نسبة التسرب النقدي هي  $f$  فإن مضاعف الائتمان يعطى بالشكل<sup>9</sup>:

$$\frac{1}{r+f-rf}$$

ومنه يكون مجموع سيولة النظام البنكي:  $M = D \frac{1}{r+f-rf}$

ويكون حجم النقود المنشأة:  $M_S = M - D$

<sup>9</sup>- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

وكمخلاصة يمكن القول أنه كلما زادت نسبة التسرب النقدي وبالتالي حجم النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي، تتخفف سيولة النظام المصرفي لأنها تتجه لتلبية طلبات أصحاب الودائع، الذين يخرجونها من البنوك ولا يعيدونها نظرا لقيامهم بدفع التزاماتهم وقيمة مبادلاتهم نقدا وليس عن طريق الشيكات أو البطاقات البنكية، فتتخفف قدرة البنوك على إنشاء النقود أي على منح القروض، التسرب النقدي خفض حجم الودائع لديها.

### المحور الثالث: تأثير التسرب النقدي على قدرة النظام المصرفي الجزائري على التمويل

من خلال هذا المحور سنتطرق لمكونات النظام المصرفي الجزائري، وواقع التسرب النقدي في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة لتأثير التغيرات في حجم التسرب النقدي على قدرة النظام المصرفي الجزائري على تمويل الاقتصاد.

#### 1. مكونات النظام المصرفي الجزائري:

حتى نهاية عام 2016 كان النظام المصرفي الجزائري يتكون من 29 بنكا ومؤسسة مالية، منها<sup>10</sup>:

- 06 بنوك عمومية.
  - 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية، من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة.
  - 03 مؤسسات مالية من بينها مؤسستين عموميتين.
  - 05 شركات تأجير من بينها ثلاثة عمومية.
  - تعاقدية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت نهاية 2009 صفة المؤسسة المالية.
- ومن ناحية القوانين يعتبر قانون النقد والقرض هو القانون الأساسي الذي يحكم البنوك والمؤسسات المالية وينظم علاقاتها فيما بينها وبين عملائها، بالإضافة للتنظيمات التي يصدرها بنك الجزائر كلما لزم الأمر.

#### 2. ودائع البنوك خلال الفترة 2010-2016

عرفت ودائع البنوك بنوعيتها تحت الطلب تغيرات مهمة خلال الفترة 2010-2016، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الموالي:

<sup>10</sup>- التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2017، ص81.

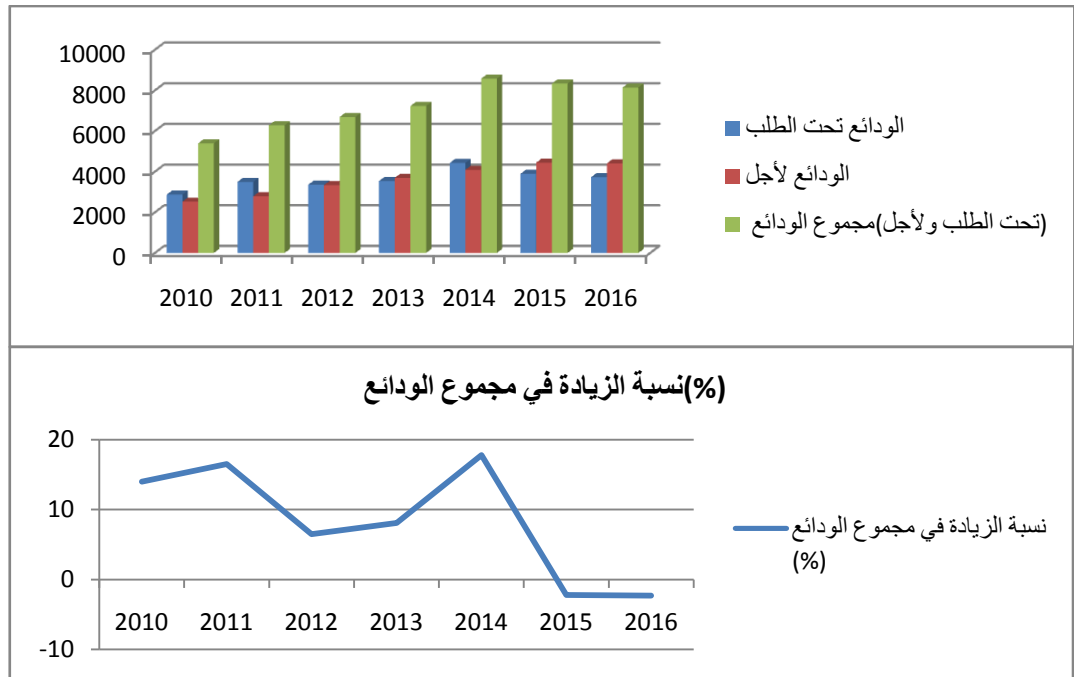
## الجدول رقم (01): حجم الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان السنوات
3732.2	3891.7	4428.2	3537.5	3356.4	3495.8	2870.7	الودائع تحت الطلب في البنوك (مليار دينار)
4409.3	4443.4	4090.3	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	الودائع لأجل (مليار دينار)
8141.5	8335.1	8518.5	7229.2	6690	6283.3	5395	مجموع الودائع (تحت الطلب ولأجل)
2.3-	2.2-	17.8	8.1	6.5	16.5	14	نسبة الزيادة في مجموع الودائع (%)

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2011، 2013، 2015، 2016

ولتوضيح أكثر للمعطيات الموجودة في الجدول نقوم بتمثيلها في البيانات التالية:

## الشكل رقم (02): التمثيل البياني لحجم الودائع ونسبة تغيرها السنوي للفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن حجم الودائع تحت الطلب ولأجل ارتفع بنسبة 14% في عام 2010 بعد الانخفاض الذي عرفه عام 2009 والذي كان بنسبة 4.2%، وفي عام 2011 ارتفع بـ 16.5%، لكن في عام 2012 ورغم تواصل الارتفاع إلا أن النسبة انخفضت إلى 6.5%، لتعاود الاتجاه نحو الارتفاع في عامي 2013 و2014 بنسبة 8.1% و 17.8% على التوالي، لكن في عامي 2015 و2016 عرف حجم الودائع تحت الطلب ولأجل انخفاضا ملحوظا قدر بـ 2.2% و 2.3% على التوالي. وأرجع بنك الجزائر الانخفاض في الودائع تحت الطلب ولأجل في السنوات الأخيرة للتقلص في ودائع المؤسسات العمومية (- 8.4%، 0.81% على التوالي)، وذلك رغم الارتفاع الطفيف لودائع القطاع الخاص.

### 3. القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك

يعبر حجم القروض الممنوحة من طرف النظام المصرفي على حجم مساهماته في تمويل مختلف القطاعات في الاقتصاد ونوعية هذا التمويل، والجدول الموالي يوضح تطورات حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2016.

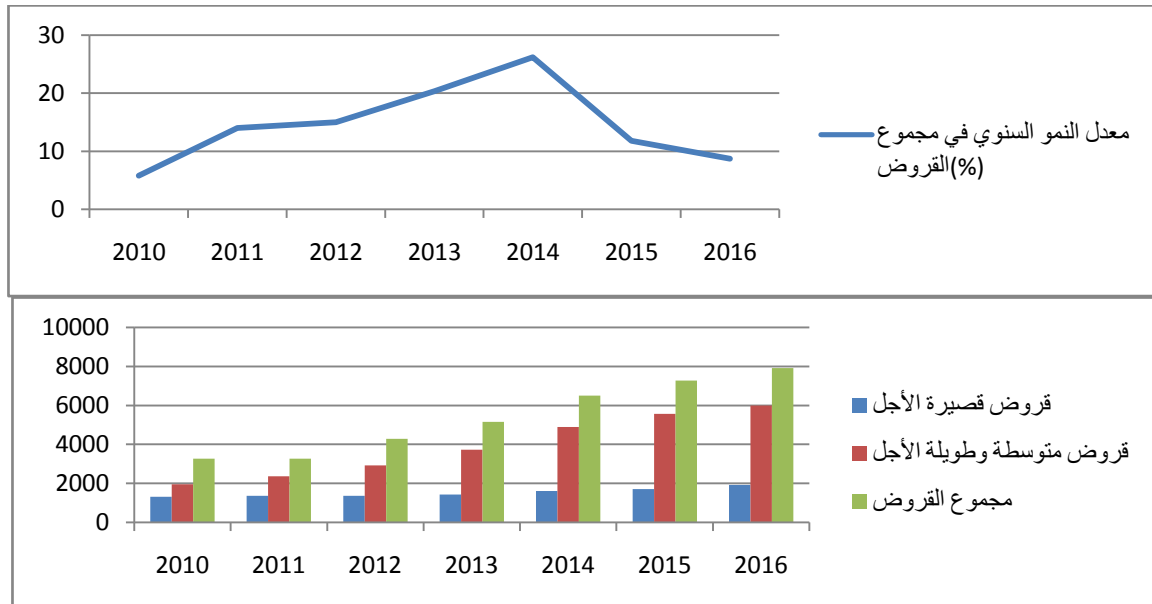
#### الجدول رقم (02): حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1914.2	1710.6	1608.7	1423.4	1361.6	1363.0	1311.0	قروض قصيرة الأجل (مليار دينار)
5993.6	5565.0	4894.2	3731.1	2924.0	2361.7	1955.7	قروض متوسطة وطويلة الأجل (مليار دينار)
7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4285.6	3724.7	3266.7	مجموع القروض (مليار دينار)
8.7	11.8	26.16	20.3	15	14	5.8	معدل النمو السنوي في مجموع القروض (%)

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2011، 2013، 2015، 2016

لتوضيح أكثر لمعطيات الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا من خلال المنحنى والأعمدة البيانية التالية:

#### الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتطور حجم القروض ومعدل نموها السنوي خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الجدول والمنحنيات نلاحظ ارتفاع بشكل متصاعد ومتفاوت في نسبة نمو القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل خلال الفترة 2010-2014، حيث وصل معدل النمو إلى 26.16% عام 2014 بعد أن كان 5.8% عام 2010، في عامي 2015 و2016 يبقى حجم القروض في ارتفاع لكن

بنسب منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، حيث انخفضت النسبة إلى 11.8% و 8.7% على التوالي لتعود وترتفع عام 2017 لكن بمعدل نمو أقل حيث بلغت 12.3%. وتهيمن القروض متوسطة وطويلة الأجل على مجموع القروض الموزعة بنسبة 80.7% من مجمل قروض البنوك العمومية، في حين تمثل 41.0% من مجموع القروض الموزعة للبنوك الخاصة.

#### 4. حجم التداول النقدي خارج القطاع المصرفي

لقد عرف حجم التداول النقدي تغيرات ملحوظة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، يمكن توضيحها من خلال الجدول والمنحنى البياني الموالي:

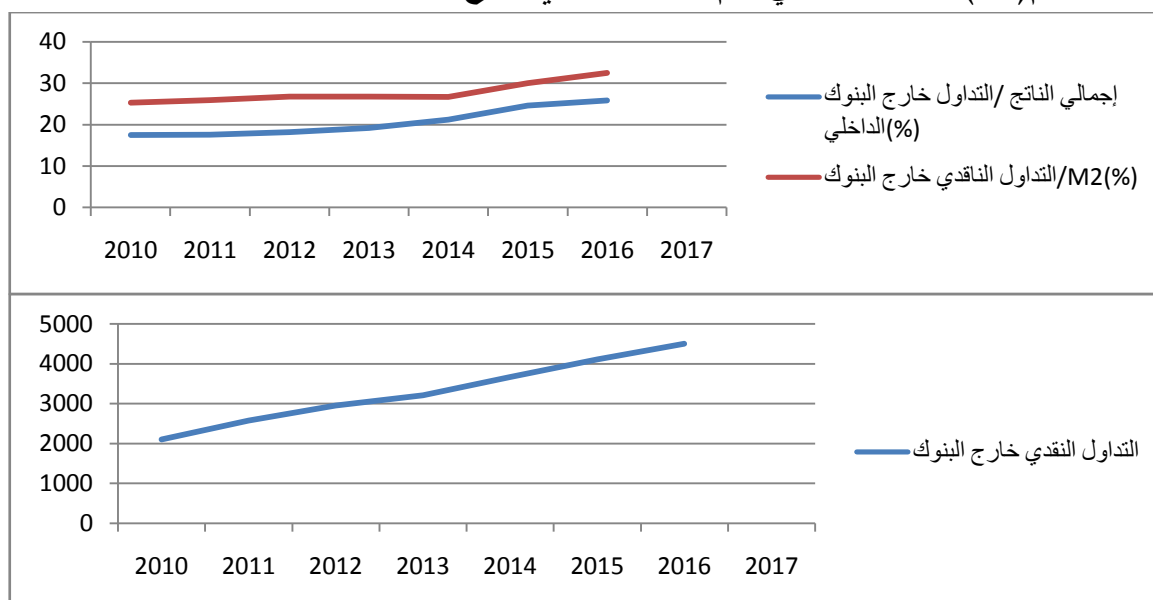
#### الجدول رقم (03): تطور التداول النقدي خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4497.2	4108.1	3658.9	3204.0	2952.3	2571.5	2098.6	التداول النقدي خارج البنوك
25.8	24.6	21.2	19.2	18.2	17.6	17.5	التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج الداخلي (%)
32.5	30.0	26.7	26.8	26.8	25.9	25.3	التداول النقدي خارج البنوك/ $M_2$

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2013-2015-2016

ولتوضيح أكثر للمعطيات الواردة في الجدول نقوم بتمثيلها بيانيا في المنحنيات البيانية التالية:

#### الشكل رقم (04): التمثيل البياني لحجم التداول النقدي خارج البنوك خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

من الجدول والمنحنى البياني نلاحظ ارتفاع مطرد في حجم التداول النقدي خارج البنوك حيث ارتفع من 2098.6 مليار دينار عام 2010 إلى 4497.2 عام 2016، في حين ارتفعت نسبة التداول النقدي خارج

البنوك إلى إجمالي الناتج الداخلي من 17.5% عام 2010 إلى 25.8% عام 2016، كما ارتفعت نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى  $M_2$  من 25.3% عام 2010 إلى 32.5% عام 2016. كما أن نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى إجمالي الناتج الداخلي، ونسبة التداول النقدي إلى الكتلة النقدية عرف ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، حيث أنتقل على التوالي من 17.5% عام 2010 إلى 25.8% عام 2016 ومن 25.3% عام 2010 إلى 32.5% عام 2016.

#### 5. علاقة التسرب النقدي بقدرة الجهاز المصرفي الجزائري على التمويل

كما أشرنا سابقا فإن زيادة كفاءة النظام المصرفي في جذب الودائع يقلل من التسرب النقدي، وبالتالي زيادة قدرته في منح القروض وخلق النقود وزيادة القدرة على التمويل. ولقياس كفاءة البنوك في جذب الودائع، يلجأ الكثير من الاقتصاديين إلى حساب مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى إجمالي الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فذلك يدل على أن معظم المعاملات تتم عبر البنوك، وبالتالي كفاءة البنوك وقدرتها على توظيف وجذب المدخرات المحلية، في حين إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فيدل ذلك على انخفاض كفاءة البنوك في جذب وتوظيف مدخرات الأفراد والمؤسسات.

#### الجدول رقم (04): كفاءة البنوك في جذب الودائع خلال الفترة 2010-2016

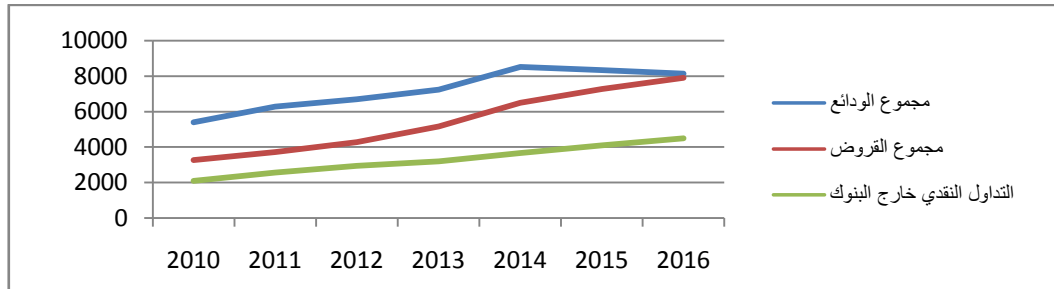
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	0.39	0.41	0.44	0.44	0.42	0.49	0.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين (01) و (03).

من الجدول نلاحظ أن نسبة العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي لإجمالي الودائع هي أقل من الواحد، وهذا يدل على أن للبنوك الجزائرية كفاءة لا بأس بها في جذب الودائع، إلا أن هذه النسبة تقترب سنة بعد سنة نحو الواحد الصحيح، وبالتالي كفاءة البنوك في جذب الودائع في انخفاض مستمر مما يخفض من قدرتها على منح القروض للاقتصاد.

و يمكن توضيح هذه العلاقة بين حجم النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي بحجم الودائع وبالتالي حجم القروض الممنوحة في النظام المصرفي الجزائري، من خلال منحنى بياني يجمع المتغيرات الثلاثة، بالاعتماد على المعطيات التطرق إليها سابقا:

#### الشكل رقم (05): التمثيل البياني للتداول النقدي خارج البنوك ومجموع القروض والودائع خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجداول (01)، (02)، (03).

نلاحظ من المنحنى الاتجاه المتزايد لكل في حجم الودائع خلال الفترة 2010-2014، لكنها انخفضت بشكل واضح في عامي 2015 و 2016 لتعاود الارتفاع في عام 2017، أما بالنسبة للقروض فقد بقيت في اتجاه تصاعدي طيلة الفترة المدروسة إلا أن معدل نموها السنوي عرف انخفاضا في عامي 2015 و 2016 إلى 11.8 و 8.7% على التوالي، بعد أن كانت 26.16 عام 2014. والأكيد أن الانخفاض في معدل النمو السنوي للقروض الممنوحة يرجع أساسا إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك في السنوات الأخيرة، خاصة ودائع القطاعات خارج المحروقات حسب تقرير بنك الجزائر لعام 2016، وهو ما يدل على أن الانخفاض في حجم الودائع لا يرجع فقط للانخفاض في أسعار البترول، بل لأسباب أخرى أهمها زيادة التسرب النقدي.

وتشير بعض الدراسات إلى أن معلمة النقود خارج الدائرة المصرفية كان لها تأثير سلبي على المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة 2006-2015، حيث أن زيادة 1% في خروج النقود عن الدائرة المصرفية (التسرب النقدي) ينجم عنها تقليص في مقياس المضاعف النقدي بـ 10.2<sup>11</sup>، وبالتالي انخفاض قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود بمقدار قيمة هذا الانخفاض في المضاعف النقدي. وهو ما يؤكد الأثر السلبي للتسرب النقدي في النظام المصرفي على قدرته على التمويل.

ويشير بنك الجزائر في تقريره الأخير إلى أن التطور نحو الانخفاض للودائع والتطور نحو الارتفاع للقروض لدى البنوك من جهة، والاتجاه التصاعدي لحصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية  $M_2$  من جهة أخرى، يشير بوضوح إلى أن استراتيجية البنوك التجارية يجب أن تتضمن أولوية جمع الموارد الهائلة المتوفرة خارج القنوات المصرفية.

## 6. أسباب ارتفاع التسرب النقدي في النظام المصرفي الجزائري

من أهم الأسباب التي نرى أنها أدت إلى ارتفاع نسبة التداول النقدي خارج النظام المصرفي في الجزائر وانخفاض كفاءة البنوك في جذب الودائع نجد:

- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى المدخرين في المجتمع الجزائري، ونقص الوعي لدى الجمهور بدور البنوك في الاقتصاد، وفشل الجهاز المصرفي في نشر هذا الوعي، مما أدى إلى تزايد الاكتناز، ونقص التوجه نحو البنوك لتوظيف الأموال لدى البنوك.
- ارتفاع مستويات التضخم الذي يؤثر على الودائع المستقرة، أدى إلى انخفاض الفوائد التي يمكن ادخارها، ولجوء الأفراد للمعاملات التجارية اليومية.
- انخفاض قيمة العملة الوطنية خاصة في السنوات الأخيرة، مما جعلها تفقد وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي انخفاض استخدامها في الادخار.

<sup>11</sup> - سي محمد كمال، مختاري مصطفى، محددات المضاعف النقدي في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017، ص 150.

- الانخفاض التدريجي لكفاءة البنوك في جذب الودائع، والذي يلاحظ في انخفاض حجم الودائع في البنوك خاصة في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تدني مستوى جودة الخدمات المصرفية، نظرا لعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك بسبب هيمنة البنوك العمومية، التي تمتلك سيولة مرتفعة باعتبار أن معظم الودائع القطاع العام تصب لصالحها، وامتلاكها لشبكة فروع واسعة عبر كل الولايات، الأمر الذي لا يتوفر للبنوك الخاصة التي تتمركز في الولايات الكبرى فقط.
- انخفاض الكثافة المصرفية والتي قدرت بمعدل وكالة واحدة لكل 25900 عام 2016، وهي بعيدة عن العدد المثالي للتوزيع والمقدر بـ وكالة لكل 10000 شخص، مما يجعل البنوك بعيدة عن المدخرين ويصعب عملية التعامل معهم.
- انخفاض حجم السيولة في البنوك الجزائرية بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يزرع الهلع لدى المودعين من إمكانية عدم استرجاع ودائعهم، حيث انخفضت من 2730.9 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار عام 2015 و 820.9 مليار دينار عام 2016.
- نقص الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة لانتشار البيروقراطية وعدم السرعة في تقديم الخدمات، وعدم الاستجابة السريعة لطلبات سحبوات العملاء النقدية خاصة في حالة المبالغ الضخمة.
- التعامل بالفائدة ونقص البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر والمنتجات المالية الإسلامية التي تتماشى وعقيدة المجتمع الجزائري، يفوت على القطاع المصرفي مليارات من الدينارات المكتنزة لدى الأفراد، حيث لا يتضمن الجهاز المصرفي الجزائري سوى مصرفين إسلاميين (البركة والسلام).
- ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ونقص توفر خدمات السحب والإيداع 24/24 ساعة، فرغم الإجراءات المتخذة في هذا المجال والمتعلقة بنظام الدفع الإجمالي الفوري (أرتس) في فيفري 2006 ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (أتسي) في ماي 2006، وإدخال بعض البطاقات المصرفية على مستوى البنوك، يبقى ذلك غير كافي، فالتعامل بهذه البطاقات على سبيل المثال يعتبر ضعيف جدا حسب تقارير بنك الجزائر، ففي 2016 بلغ حجم هذه العمليات 2.2 مليون عملية والذي يمثل 10.5% فقط من إجمالي عمليات الدفع، فيما عرفت عمليات السحب حجما أكبر.
- التباين الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، مما يدفع الكثير من المدخرين لاستثمار أموالهم في المضاربة في العملات في السوق الموازي والذي يحقق لهم أرباح غير عادية.

- نقص استخدام البنوك الجزائرية للتسويق المصرفي، الذي يعتبر في الوقت الحالي من الاستراتيجيات الحديثة التي تستخدمها في لمختلف البنوك في مختلف الدول، لزيادة من قاعدة عملائها وإرضائهم والتقرب منهم.
- عدم وجود مراكز الصرافة التي نجدها في العديد من الدول الأخرى، وتحديد قيمة الصرف في البنوك في مستوى منخفض جدا، مما يدفع بالأفراد للجوء للسوق الموازي لشراء العملات التي يحتاجونها للسفر والسياحة والعلاج خارج الوطن وغير ذلك، مما يساهم في خروج حجم كبير من النقود خارج القطاع المصرفي.

## 7. الحلول المقترحة لتفعيل جذب الودائع والتقليل من التسرب النقدي

- تفعيل تطبيق الصيرفة الإلكترونية وزيادة إدخال وتنويع وسائل الدفع الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، ومشاركة البنوك في نشر الوعي المصرفي لدى المدخرين، وخاصة الوعي المصرفي الإلكتروني، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاقتراب منهم جغرافيا بتوسيع الشبكة البنكية عبر كل المناطق والولايات دون تمييز، واستخدام التسويق البنكي بمختلف أساليبه لإقناعهم بالتعامل مع البنوك، بالإضافة لتصميم إشارات تبين مزايا التعامل مع القطاع المصرفي وفوائده للعميل نفسه وللاقتصاد الوطني لشكل عام، كما توضح لهم كيفية استخدام وسائل الصيرفة الإلكترونية وفوائدها.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية وخفض العمولات عليها من خلال إنهاء سيطرة البنوك العمومية على التمويل، وفتح المجال للبنوك الخاصة لتوسيع نشاطها ودخول بنوك خاصة وأجنبية جديدة للنظام المصرفي الجزائري، الأمر الذي يعزز المنافسة الحقيقية، ويكون ذلك أساسا من خلال موائمة النصوص القانونية والتشريعية واستقرارها، خاصة القاعدة 51/49 التي تقف حجرة عثرة أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة في المجال البنكي.
- التوجه نحو كسب ثقة الجمهور في النظام المصرفي ككل، وهذه المهمة ملقاة على كل المؤسسات المكونة له، بداية من واضعي القوانين والتنظيمات البنكية، هذه الأخيرة التي يجب أن تتميز بالاستقرار والمصداقية، بالإضافة لإعادة هيكلة النظام المصرفي وجعله يتلائم مع التوجهات الحديث للبنوك كالصيرفة الشاملة.
- التوجه نحو الصيرفة الإسلامية واعتماد بنوك إسلامية جديدة، فبنكين إسلاميين غير كافييين، بالإضافة لفتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وهو ما تم البدء فيه مؤخرا من خلال النظام رقم 02-18 المصدر من طرف بنك الجزائر المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ويأمل من التنظيم إرساء أكثر للمنتجات المالية الإسلامية

على مستوى وتشجيع واعتماد بنوك إسلامية جديدة، مما يزيد من جذب الودائع والتقليل من التسرب النقدي.

- محاربة التعاملات النقدية في السوق غير الرسمي، من خلال فتح مراكز صرافة لتمكين المتعاملين الاقتصاديين والجمهور ككل من الحصول على العملات الصعبة لتلبية احتياجاتهم، وعدم اللجوء للتعاملات غير الرسمية.
- التحكم في معدلات التضخم وبالتالي في قيمة العملة لاسترجاع وظيفة الدينار كمخزن للقيمة، من خلال وقف السياسات التي تغذي ذلك، ومن أهمها السياسة المسماة التمويل غير التقليدي المطبقة من طرف بنك الجزائر بموجب القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، بشراءه سندات الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات.

**خاتمة:** في غياب سوق مالي متطور يبقى القطاع المصرفي هو المهيمن على عمليات تمويل الاقتصاد الجزائري، وفي انتظار تفعيل السوق المالي وجب حل جميع الإشكالات التي تقف حجر عثرة أما قدرة النظام المصرفي على التمويل، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة التسرب النقدي خارج القطاع المصرفي. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر التسرب النقدي من الأسباب الرئيسية التي تخفض من حجم الودائع لدى البنوك، وحجم السيولة لديها، كما يؤثر آلياً على حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، وبالتالي يخفض من حجم إنشاء النقود لدى البنوك.
- حجم التسرب النقدي في الجزائر عرف ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، وذلك لعدة أسباب أهمها تناقص معدل كفاءة البنوك في جذب الودائع، وانخفاض استخدام وسائل الدفع البنكية والإلكترونية كالكاشيكات والبطاقات، واستخدام الدفع النقدي بشكل كبير.
- معالجة مشكل التسرب النقدي في الجزائر يمكن اعتباره من أهم الحلول لمشاكل تمويل الاقتصاد في الجزائر، في ظل الأزمة الراهنة، وكذلك يعتبر كمورد لزيادة إيرادات الدولة من خلال رفع حجم الوعاء الضريبي وبالتالي التحصيل الضريبي، فكل الأموال التي تنشط خارج الجهاز المصرفي، تزيد في تنامي الاقتصاد غير الرسمي.

#### قائمة المراجع:

1. سوسن جميل محمد أمين الهدهد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010.
2. العايب وليد، بوخاري لحو، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.

3. حسين عمر، نموذج المضاعف النقدي وعرض النقد في الاقتصاد الكويتي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن، جامعة قطر، 1997.
4. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
5. الجنابي هيل عجمي جميل، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
6. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. كمال سي محمد، مختاري مصطفى، محددات المضاعف النقدي في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2017.
8. تقارير بنك الجزائر لسنوات 2011، 2013، 2015، 2016.